تحليل وقياس العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق للمدة (2004-2020)

م.م. محمد نوري الحمداني
الجامعة التقنية الوسطى
المعهد التقني الانبار
mohammed.noori@mtu.edu.iq

ISSN 2709-6475 DOI: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2022.3.1.13

تأريخ استلام البحث ٢٠٢٢/٤/٢١ تأريخ قبول النشر ٢٠٢٢/٥/٢٧ تأريخ النشر ٢٠٢٢/٧/٣٠

المستخلص

عملت الدراسة على تحليل وقياس العلاقة ما بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في العراق باستخدام قانون (Okun) من أجل معرفة ما إذا كان قانون اوكن ينطبق على الاقتصادي العراقي أم لا؟ فإذا ما ارتفع هذا النمو الاقتصادي فإن التوظيف سيزداد وينخفض معدل البطالة، وأن ظاهرة البطالة في العراق تعبر عن عجز هيكل البنى والسياسات الاقتصادية، وعليه تعطيل القدرات البشرية وتلاشي فرص النمو، وتوصلت الدراسة إلى غياب علاقة اوكن في الاقتصاد العراقي، أي إن معدل النمو في العراق لا يسهم في انشاء وظائف للعاملين.

الكلمات المفتاحية: قانون اوكن، الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، النمو الاقتصادي.

مجلة اقتصاديات الأعمال
المجلد (٣) العدد (١) ٢٠٢٢
الصفحات: ٢٢٥-٢٣٩

Analyzing and measuring the relationship between economic growth and unemployment in Iraq

Abstract

The study analyzed and measured the relationship between economic growth rates and the unemployment rate in Iraq using Okun's law) in order to find out whether Okun's law applies to the Iraqi economy or not. If this economic growth rises, employment will increase and the unemployment rate will decrease, and that the phenomenon of Unemployment in Iraq reflects the inability of the structure of economic structures and policies, and therefore the disruption of human capabilities and the fading of growth opportunities.

Key words: Oken's law, GDP, Unemployment, Economic Growth.

المقدمة:

إن ظاهرة البطالة والنمو الاقتصادي من المشكلات التي تعاني منها معظم البلدان سواء كانت متقدمة أم نامية، وأن العراق لم يعاني من بطالة واضحة في عقد السبعينات والثمانينات بسبب البرامج التي تضمنتها الخطط التنموية الخمسية، وتغير ذلك بعد عام 2003 نتيجة الاحتلال الأمريكي، إذ اصبح الاقتصاد العراقي احادي الجانب (ريعي)، إذ أن اعتماده الأساسي على النفط الذي يكون عرضة للتقلبات الدورية في الأسعار في الأسواق العالمية، مما قد ينعكس آثارها سلباً على مستويات البطالة، وزيادة معدلاتها تؤدي إلى انخفاض فرص العمل، ويعاني الاقتصاد العراقي الكثير من المشكلات، إلا أن قضية البطالة تُعد إحدى المشكلات الرئيسة التي تواجه الاقتصاد المذكور، فالبطالة تُعد أحد أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي في هذه المرحلة لاسيما خلال السنوات الأخيرة، نظراً لانعكاساتها العميقة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها شكلت سبباً رئيساً في انخفاض مستوى المعيشة لشريحة واسعة من المواطنين، وقد كانت هناك أسباب داخلية وخارجية أسهمت في انتشار معدلات البطالة في الاقتصاد العراق.

مشكلة البحث:

على الرغم من ان العراق يمتلك موارد اقتصادية عديدة ومتنوعة ولاسيما النفط منها، غير أن هذا المورد جعل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير ذو آثر على مستوى معدل البطالة كون القطاع النفطي يعتمد على كثافة رأس المال، وبهذا يحاول البحث الإجابة عن التساؤل التالي: هل تؤثر البطالة على النمو الاقتصادي العراقي؟

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في تحليل وقياس العلاقة بين البطالة وأثرها على النمو الاقتصادي في العراق وفق قانون اوكن، التي ستسهم في توجيه وإعادة هيكلة السياسة الاقتصادية وتخطيط اتجاهات القوى العاملة وتصحيح مسارات القوى البشرية ومخرجاتها.

فرضية البحث:

يستند البحث على فرضية مفادها هناك علاقة ضعيفة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق لاسيما خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

هدف البحث:

يهدف البحث إلى قياس وتحليل العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والبطالة في الاقتصاد العراقي باستخدام قانون اوكن، فضلاً عن معرفة طبيعة هذه العلاقة في الاقتصاد العراق كاقتصاد نامي.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على أسلوب الوصفي التحليلي والاستنباطي لظاهرة البطالة والنمو في العراق والعلاقة بينهما، وقد غطى البحث مدة زمنية بين عامي (٢٠٠٤-٢٠٢٠) في حدود مكانية هي العراق.

الدراسات السابقة:

١. دراسة Zaleha & Nora (2007):

The Relationship between Output and Unemployment in Malaysia: Does Okun's Law exist

هدفت الدراسة على بيان ما إذا كانت هناك علاقة بين النمو والبطالة في الاقتصاد الماليزي باستخدام قانون اوكن، التي تنص على أنه يمكن تحديد العلاقة السلبية بين تحركات معدل البطالة والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وأظهرت النتائج على وجود علاقة سلبية بين النمو والبطالة.

٢. دراسة جودة وعيسى (2010):

العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق

باستخدام قانون اوكن واختبار Toda-Yamamoto

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين النمو والبطالة في العراق وتوصلت الدراسة حسب قانون اوكن هناك علاقة عكسية بين المتغيرين.

٣. دراسة ادربوش وسحنون (2012):

العلاقة بين النمو الناتج والبطالة إعادة اختبار صحة قانون بالنسبة لحالة الجزائر

تهدف الدراسة إلى معرفة هل هناك علاقة اوكن تنطبق على الاقتصاد الجزائري لتحقيق نمو الناتج المحلي الإجمالي لتحقيق العمالة الكاملة، وأوضحت الدراسة بأن علاقة اوكن لم تنطيق على الاقتصاد الجزائري.

٤. دراسة مهدي (2014):

البطالة والنمو في الاقتصاد العراقي دراسة قياسية للمدة (1990-2010)

تهدف الدراسة إلى معرفة العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في العراق باستخدام نموذج الانحدار الذاتي، وتوصلت الدراسة وجود علاقة بين معدلات البطالة والنمو الاقتصادي، إذ بارتفاع معدل النمو الاقتصادي بمقدار (100%) يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة العام بمقدار (3.1-) بعد سنة، أي وجود تأثير من النمو الاقتصادي إلى البطالة.

٥. دراسة أاحمد وعلي (2021):

علاقة النمو الاقتصادي بالبطالة في الجزائر (اختبار علاقة اوكن)

تهدف الدراسة إلى البحث عن علاقة النمو بمعدل البطالة من خلال قانون اوكن، واظهرت النتائج أنه لا توجد علاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر للفترة (1990-2018).

الإطار النظري:

أولاً: البطالة:

١. مفهوم البطالة:

حظيت ظاهرة البطالة باهتمام العديد من الباحثين والكتاب، وقد تباينت تفسيراتهم لظاهرة البطالة تبعاً للهدف الذي يسعى إلى تحقيقه سوى كان اقتصادياً أم اجتماعياً أم سياسياً، وفي الواقع يشير مفهوم البطالة التي لا يوجد لها أبعاداً واضحة المعالم من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تعني عدم التشغيل أي تعني البطالة بصورة عامة (المهر، ١٩٨٨:١٦٨)، وبسبب تعدد

أسباب البطالة واختلاف ظروف المجتمعات الأمر الذي أدى إلى تعدد تعاريف ظاهرة البطالة، وهناك من يرى أن البطالة هي التعطل لجزء من قوة العمل الراغبة والقادرة على العمل في مجتمع ما (الوادي والعساف، 189:2009).

٢. أنواع البطالة:

هناك العديد من أسباب البطالة الذي نتج عنه تعدد أنواعها ومسمياتها، وهناك العديد من المعايير التي يتم الاعتماد عليها لتحديد أنواع البطالة والتي تكون على أنواع عديدة أهمها ما يأتي:

أ. البطالة الاجبارية: وتسمى بالاضطرارية وتنشأ هذه البطالة عندما يضطر العامل أو يُجبر لترك عمله لسبب أو آخر مثلاً يعلن مشروع عن إفلاسه أو يغلق أحد مصانعة ويستغني عن العاملين فيه رغم أن العامل راغباً في العمل وقادراً عليه وقابلاً لمستوى الأجر السائد (زكي، ١٩٩٨: ٣٢).

ب. البطالة الدورية: وهي ناتجة عن الدورة الاقتصادية أو التقلبات الاقتصادية بين الركود والازدهار، وتنشأ هذه البطالة نتيجة ركود قطاع الأعمال، وعدم قدرة الطلب الكلي على استيعاب وشراء الإنتاج المتاح (تيشوري، ٢٠٠٦: ١٢).

ت. البطالة الاختيارية: يُعرف هذا النوع من البطالة عندما يترك الشخص العمل بإرادته، ومن دون إجبار أو أسباب خارجية، أي أن الشخص يترك العمل من تلقاء نفسه، لعدم رغبته في الاستمرار بالعمل، أو يقوم بالبحث عن عمل بديل.

ث. البطالة المقنعة: وهي البطالة الناتجة من قيام بعض المؤسسات الحكومية على تشغيل عدد من العاملين أكثر من حاجتها الفعلية والتحاق عدد من القوى العاملة بوظائف معينه ويتقاضون عليها أجوراً، على الرغم من أن مساهمتهم في العملية الانتاجية معدومة أي أن الانتاج بقي على حاله بعد توظيفهم (زكي، ١٩٩٨: ٩٢).

ج. البطالة الاحتكاكية: يظهر هذا النوع من البطالة نتيجة عدم تدريب العمال العاطلين على المهن والأعمال التي يحتاجها المجتمع، أو صعوبة انتقالهم من محل العاطلين إلى مقرات أعمالهم وهذه البطالة تعد ضرورية لأنه عدم وجودها يكون الاقتصاد خامل (الشمري، ٢٠١٣: ١٣٦).

ح. البطالة الهيكلية: وتنشأ هذه البطالة نتيجة متغيرات هيكلية في الاقتصاد ينتج عنها انعدام توافق بين الأعمال المتاحة والعمال الراغبين في العمل، وتبقى فرص العمل قائمة ومستمرة لأن العمال غير المشتغلين لا توجد لديهم المؤهلات والامكانيات للالتحاق بالأعمال المتاحة (جوارتيني وريجاد، 204:1988).

خ. البطالة القطاعية: تحدث هذه البطالة في القطاعات الاقتصادية نتيجة لتغير ظروف الإنتاج والأسواق ويتأثر هذا النوع من البطالة في العديد من القطاعات ولاسيما القطاع الصناعي، ففي حالة حدوث نقص في المواد الخام أو عدم الاقبال على بعض المنتجات بسبب رداءة الانتاج تغلق بعض المصانع أبوابها وتسرح العاملين فيها (الذبحاوي وآخرون، 2010: 62).

٣. آثار البطالة في العراق:

تؤدي البطالة دوراً سلبياً في الاقتصادات الوطنية عموماً، تتمثل على النحو الآتي: (فاضل، ٢٠١١: ١٣٩)

أ. تأثيرها في حجم الدخل وتوزيعه، ويتمثل التأثير في حجم الدخل من التغير في الناتج المحلي، أما تأثيرها في توزيع الدخل فيتمثل في ان تغير مستوى التشغيل يؤدي إلى تغير مستوى الأجور وفي الاتجاه نفسه.

ب. آثار غير مباشرة من خلال التأثير في الاستهلاك والصادرات والواردات.
ت. ضعف القوة الشرائية في السوق المحلية مما يؤدي إلى تأثيرات في العرض والطلب في السوق.
ث. البطالة تمثل عدم التشغيل الكامل مما يؤثر في عدم وصول الاقتصاد إلى وضع التوازن.
ج. إنَّ تعطيل جزء من قوة العمل من شأنه أن يكلف الدولة أعباء تتمثل في زيادة الاستهلاك من قبل القوى المعطلة وانخفاض الناتج الوطني.

٤. واقع البطالة في الاقتصاد العراق:

من خلال البيانات في الجدول (1) نلاحظ عام (2010) معدل البطالة في العراق بلغ (12%) من إجمالي السكان وهو مستوى مرتفع جداً، أما عام (2011) فقد انخفض معدل البطالة (11%) أما عام (2015) فقد ارتفع معدل البطالة (13.1) وسبب هذا الارتفاع في البطالة يرجع إلى ازمة النزوح وتدهور الأوضاع الأمنية وما ترتب عليها من أحداث أثرت وبشكل سلبي على النشاط الاقتصادي أما عام (2018) فقد سجلت البطالة (13.59%) حتى وصلت عام (2020) إلى (15.00%) وذلك بسبب ظروف جائحة كورونا التي أوقفت وعطلت الكثير من الأفراد عن العمل بسبب فرض حظر التجوال وتعطيل المشاريع الاقتصادية التي كان مخطط لها مسبقاً، وبشكل عام فإن مشكلة البطالة في العراق خلال مدة البحث تعود إلى ضعف الإدارة وسوء التخطيط واعتماد الاقتصاد على ايراد النفط فقط الذي يكون متقلب الأسعار في الأسواق العالمية (ارتفاعاً وانخفاضاً)، وكذلك العمليات الإرهابية التي نتج عن زيادة التهجير، فضلاً عن استشراء ظاهرة الفساد المالي والإداري وتدهور الأوضاع الأمنية كل ذلك أدى إلى زيادة عرض العمل وبالمقابل انخفاض الطلب على العمل مما انعكس وبشكل سلبي على عدم توفير مناخ ملائم للاستثمار الأجنبي والاستثمار الخاص في المشروعات الانتاجية ذات الكثافة العمالية العالية التي يمكن أن توفر فرص عمل جديدة.

الجدول (1) معدلات البطالة بعمر (15-65) سنة من إجمالي السكان في العراق للمدة (2010-2020)

السنوات	عدد السكان (مليون نسمة)	عدد العاطلين (عاطل)	معدل البطالة%
2010	32.400	4000000	12.00
2011	33.088	5800000	11.00
2012	33.725	4900000	11.9
2013	34.304	3100000	12.1
2014	34.819	3600000	10.6
2015	35.212	6200000	13.1
2016	36.169	4800000	10.8
2017	37.139	5600000	13.8
2018	38.124	4600000	13.5
2019	39.127	5500000	13.6
2020	40.111	6000000	15

المصدر: وزارة التخطيط والجهاز المركزي للإحصاء مديرية السكان، للسنوات (2010-2020).

ثانياً: النمو الاقتصادي:

١. مفهوم النمو الاقتصادي:

إن تطور أساليب الإنتاج تاريخياً مترافقة مع تطور قدرات الإنسان على الإنتاج من خلال العمل الإنساني الذي أسهم في خلق قيم مضافة كبيرة، وبالتالي كان سعي الإنسان للحياة هو مكمل لعملية النمو والذي أسهم في خروج الإنسان من مرحلة الركود إلى النمو الاقتصادي (نصر، ٢٠٠٤:٤)، كما يمثل النمو بأنه الزيادة السنوية الحقيقة في الإنتاج القومي الإجمالي أو حصة الفرد (٢٣٠)

من الناتج القومي أي الزيادة في حجم السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد في سنة معينة أو الزيادة المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (جمان، ١٩٩٩:٤٥٥).

٢. تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي:

يُعد الناتج المحلي الاجمالي (GDP) من أهم المؤشرات الاقتصادية المستخدمة في التحليل الاقتصادي كونه يساعد على توزيع الموارد الاقتصادية بالشكل الذي يحقق التوازن الاقتصادي للبلد، ونلاحظ أن نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق كان مرافقاً لزيادة انتاج النفط، وارتفاع أسعاره كون الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي أُحادي الجانب، يتسم بسيطرة القطاع النفطي على الجزء الأكبر من الناتج المحلي الاجمالي، إذ يشكل القطاع النفطي الجزء الأكبر في تكوين الناتج المحلي الاجمالي الذي يقدر بحدود (63%) من الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن مساهمة القطاع الخدمي لذلك نجد أن الناتج المحلي في العراق كان متذبذبات ارتفاعاً وانخفاضاً، والسبب في ذلك هو التغيرات الخارجية التي تطرأ على أسعار وكميات النفط المصدر، لقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام (2010) (132687028.6) وبمعدل تغير سنوي بلغ (64%) وارتفع إلى أن بلغ عام (2012) (162587533,1) بمعدل تغير سنوي (13.93%)، وهذه الزيادة تعزى إلى الارتفاع المستمر في الايرادات النفطية ونمو قطاع الخدمات الحكومية، وبعد ذلك شهد الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا بالاتجاه التوسعي للأعوام (2016-2019)، إذ بلغ عام (2016) (199476600.2) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (9.5%)، وبعدها أخذ بالزيادة المستمرة حتى وصل عام (2019) إلى (211789774.7) وبمعدل تغير سنوي (4.44%)، وهذه الزيادة تعود إلى أسباب عديدة، استعادة العراق لمكانته في الأسواق النفطية وانتاج كميات كبيرة من النفط، إذ أن ارتفاع اسعار النفط إلى مستويات قياسية في الأسواق الدولية لها أثر ايجابي على تحسين مستوى الناتج المحلي الإجمالي في العراق، فضلاً عن عودة بعض العوائل النازحة وانخفاض الانفاق العسكري (تقرير الاقتصاد العراقي، 2019: 13)، أما متوسط معدل التغير السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال المدة (2010- 2020) بلغ (4.09%)، ويتضح من التحليل المذكور آنفاً للمعطيات والأرقام ان النمو في الاقتصاد العراقي يتميز بكونه اقتصاد أُحادي الجانب مما يجعله عرضة للصدمات الخارجية المتمثلة بأسعار النفط العالمية وأسعار الصادرات، وإن الاستمرار بالاعتماد على القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي يؤدي إلى فشل استراتيجيات النمو والاصلاح المتبعة من قبل الدولة والتي تعمل على التنويع القطاعي الذي يقلل من الاعتماد على القطاع النفطي، هذا الأمر يتطلب تفعيل دور القطاعات غير النفطية كالقطاع الصناعي والزراعي من أجل قاعدة متينة وقوية لاقتصاد يستطيع مواجهة الصدمات وخاصة الخارجية بعدِّه اقتصاد منفتح يتأثر بتلك الأزمات وتفعيل الاستثمار، فضلاً عن تفعيل دور القطاع الخاص، هذا من شأنه يقلل من أُحادية الاقتصاد ويعمل على مكافحة الفساد المالي والإداري في جميع جوانب الدولة الذي أدى إلى اختلال (GDP) في العراق عن باقي الدول في العالم.

الجدول (2) تطور نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2010-2020) مليون دينار

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي GDP بالأسعار ثابته/مليون دينار	معدل التغير السنوي% للناتج المحلي الاجمالي	النفقات العامة	معدل التغير السنوي للنفقات العامة%
2010	132687028.6	6.40	70134201	26.16
2011	142700217.0	7.54	78757667	12.3
2012	162587533.1	13.93	105139575	33.5
2013	174990175.0	7.62	119127556	13.3
2014	175335399.6	0.19	112192126	-5.82
2015	182051372.6	3.83	70417515	-37.23
2016	199476600.2	9.57	73571000	4.47
2017	201528215.6	1.028	75490200	2.61
2018	202776268.9	0.61	80873233	7.13
2019	211789774.7	4.44	111723523	38.14
2020	189837570.2	-10.36	91917390	-17.72

المصدر: البنك المركزي العراقي التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات (2010-2020).

عند ملاحظة النفقات العامة في العراق خلال عام (2010) نجدها قد بلغت (70134201) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (26.2%) ثم ارتفعت إلى أن وصلت إلى (11927556) في عام (2013) وبمعدل تغير سنوي بلغ (13.30%)، وتأتي هذه الزيادة في النفقات العامة خلال هذه الأعوام نتيجة الزيادة في أغلب فقرات الموازنة العامة، إذ شكلت النفقات التشغيلية نسبة من النفقات العامة خلال الأعوام (2010-2013)، وكذلك الحال عام (2014)، إذ بلغت النفقات العامة (112192126) وبمعدل تغير سنوي (5.8-%) بسبب ارتفاع النفقات العسكرية، إذ كان العراق خلالها في معارك مع الإرهاب، وسرعان ما عادت الزيادة في النفقات العامة خلال الأعوام (2016-2020)، إذ بلغت عام (2016) (73571003) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (4.5%) واستمرت الزيادة في النفقات العامة إلى أن بلغت (111723523) في عام (2019) وبمعدل تغير سنوي (38.4%) ثم انخفضت في العام الذي بعده إلى (91917390) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي (17.72-%)، ويعزى سبب هذه الزيادة إلى نمو الانفاق التشغيلي.

ثالثاً: العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي:

١. العلاقة بين النمو والبطالة:

هناك بعض الطروحات النظرية التي تؤكد على أن النمو والبطالة يسيران جنباً إلى جنب، وفي مقابل ذلك هناك رأي يقول إنَّ الإنتاجية المرتفعة قد تعنى عدد اقل من الوظائف، وفي النقاش العام، غالباً ما يكون هناك خلط (أو عدم تمييز) ما بين زيادة الإنتاج التي يكون سببها الاستغلال المرتفع للطاقة وتلك الزيادة التي تعود إلى نمو الأجل الطويل، إنَّ إصلاحات سوق العمل التي تقلل من تكاليف الأجر تسبب زيادة الاستخدام ومن ثم نمو الانتاج، كما إن زيادة الانتاج سيترتب عليها تباطؤ تلك الزيادة الناتجة عن تكديس خزين رأس المال، ذلك إنَّ الاستثمار سيكون أكثر ربحية عندما يزداد عائد رأس المال، وهذا من شأنه إنَّ يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل وبالتالي زيادة الطلب على العمل وتستمر هذه الحالة إلى إن يعود عائد رأس المال إلى مستواه الأصلي. إنَّ عملية التصحيح هذه، تعني زيادة في الناتج لمرة واحدة لأنّ العلاقة ما بين نمو الأجل الطويل والبطالة هي معقدة جداً ولم يتم بحثها كثيراً، وهناك مظاهر عديدة لهذه العلاقة (Bean,1998:31).

- إنَّ التغيرات الخارجية في نوع النمو يمكن أن تؤثر في البطالة.

- إنَّ التغيرات في مؤسسات سوق العمل يمكن إن تؤثر في معدل النمو مباشرة عن طريق التغيرات في البطالة.
- إنَّ التغيرات في مؤسسات سوق العمل يمكن إن تؤثر في كل من البطالة والنمو مباشرة، ولكن من خلال آليات مختلفة:

أ. التغيرات الخارجية في معدل النمو الاقتصادي:

تشير الوقائع إلى أنَّ الزيادة التدريجية في الإنتاجية قد تؤثر في خفض معدلات البطالة، وإذا ما سادت هذه الحالة فإن زيادة أو انخفاض معدلات البطالة ستستمر لمدة طويلة جداً، وإن الزيادة التدريجية قد نقلت كل من الطلب على العمل وجداول تحديد الأجور (الأجور المحتجزة) Retain wage نحو الأعلى ومن ثم سيكون الأجر المحتجز قد ازداد بصورة متوازية مع زيادة الإنتاجية، وإن هذا الاختلاف في طبيعة النمو المتحقق وأثره في البطالة هو الذي يجعل السياسات الاقتصادية في البلدان النامية غير فاعلة في الحد من نسب البطالة، على الرغم من تحقيق معدلات نمو مرتفعة نوعاً ما، ولعل هذا الأمر هو ما يجعل ظاهرة تخفيض نسب البطالة تعاني نوعاً من القصور النظري على الأقل من خلال سياسات دعم النمو الاقتصادي التي يفترض بها إن تؤدي إلى تخفيض نسب البطالة، فالنمو الاقتصادي تغير كمي يمكن أن يحدث في اتجاهين، إحداهما مرتبط بزيادة إنتاجية العمل الذي عادة لا يؤدي إلى خلق فرص عمل إضافية لكونه ناتجاً عن تحسن الأداء الإنتاجي لدى العمال الموجودين أصلاً، وهذا ما يفسر بأن نمو الإنتاجية يؤدي إلى نمو الأجر الحقيقي، ولكن سوف لن يكون هناك تأثير طويل الأجل على معدل البطالة، والاتجاه الآخر مرتبط بزيادة كمية عرض العمل أي خلق فرص عمل إضافية تؤدي إلى تخفيض في نسبة البطالة بحسب طبيعة النمو المتحقق (الذبحاوي وآخرون، 2010: 64).

ب. التغيرات الخارجية في معدل الإنتاجية:

تقوم الإنتاجية على علاقة بين الناتج وعوامل الإنتاج وتحصل زيادة الإنتاجية عندما تؤدي إلى زيادة الناتج الذي يتطلب نسبة أقل من عوامل الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية، ويمكن أنَّ يعزى ارتفاع الإنتاجية إلى عوامل متنوعة منها تجهيزات رأس المال الجديد أو إحداث تغيرات تنظيمية أو تعلم مهارات جديدة في العمل أو خارجه، وتتأثر الإنتاجية بعوامل على مستوى الفرد مثل الصحة والتعليم والتدريب والمهارات الأساسية والخبرة وعوامل على مستوى المنشأة مثل الإدارة والاستثمار في المصانع والتجهيزات والسلامة والصحة المهنيتين، وعوامل على المستوى الوطني مثل سياسات الاقتصاد الكلي والمنافسة الوطنية واستراتيجيات النمو الاقتصادي وسياسات الحفاظ على بيئة إعمال مستدامة والاستثمار العام في البيئة الأساسية والتعليم، كما وان أول مصدر لنمو الإنتاجية هو التغير التكنولوجي الذي يعتمد بدوره على الابتكار الذي يتأثر هو الآخر بمجموعة من المؤسسات ونوعية عرض رأس مال البشري وديناميت السوق التنافسية والإنفاق على البحث والتطوير والاستثمار بصفة عامة وتتوقف هذه العناصر بدورها على قوة إجمالي الطلب واستقراره ومن ثم إطار الاقتصاد الكلي (مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٨:٢).

ت. أثر البطالة في النمو الاقتصادي:

هناك نظرية أخرى توضح إنَّ البطالة بنفسها قد تقلل نمو الأجل الطويل، كما ان إصلاح سوق العمل الذي يهدف إلى تقليل البطالة قد يؤدي أيضاً إلى نمو أعلى، وقد ساد هذا الطرح في أنموذجات نظرية النمو الداخلي، فالتشغيل المرتفع يعني زيادة في الدخل الإجمالي في الاقتصاد، وهي تعني في الوقت نفسه معدل ادخارات مرتفعة، وان التشغيل المرتفع يعني أيضاً خزين رأس

المال محدد يتم توليفه مع المزيد من العمل، وان هذا من شأنه أن يرفع عائد رأس المال وبالتالي يرفع معدل الادخارات أيضاً، فالدخل الإجمالي المرتفع مع معدل ادخارات مرتفعة يعني المزيد من تراكم رأس المال ومن ثم ارتفاع معدل النمو (Daveri & Daveri,2000:163).

وبالتالي فإنَّ تراكم رأس المال العيني لا يقل أهمية عن التراكم في رأس المال البشري الذي يتُم من خلال عملية التعليم بالممارسة في العمل، ولكن هناك تأثير يعمل باتجاه معاكس - وهو إن العمالة الزائدة من المحتمل أن تقلل من معدل الزمن المنفق في نظام التعليم قبل إنَّ يدخل الأفراد (الطلب) في قوة العمل(Daveri & Daveri,2000:164).

٢. توصيف قانون اوكن:

قدم اوكن في بحثه عام ١٩٦٢ علاقتين تطبيقين تربطان بين معدل البطالة والناتج الحقيقي، وقد كانت كلا العلاقتين معادلتان بسيطتان استخدمتا كقوانين دلالة، وقد تم توسيع هاتين العلاقتين من قبل اقتصاديين لتشمل متغيرات أخرى تجاهلها اوكن في تحليله ويقرر Okun's Law أن معدل البطالة يرتفع بنحو نقطة مئوية عند كل هبوط لمستوى الـGDP بمقدار (2%) مقارنة (بمستوى الناتج المحلي الكامن في ظل التشغيل الكامل للموارد المتاحة)، ومعنى ذلك فإنّه إذا هبط مستوى الإنتاج – في ظل التشغيل الكامل للموارد المتاحة – إلى مقدار (98%)، فإنّ معدل البطالة سيرتفع بمقدار نقطة مئوية. ويوضح الشكل (1) كيف يتحرك كل من البطالة والإنتاج معاً على مدار الزمن (ساموبلسون، 690:2006).

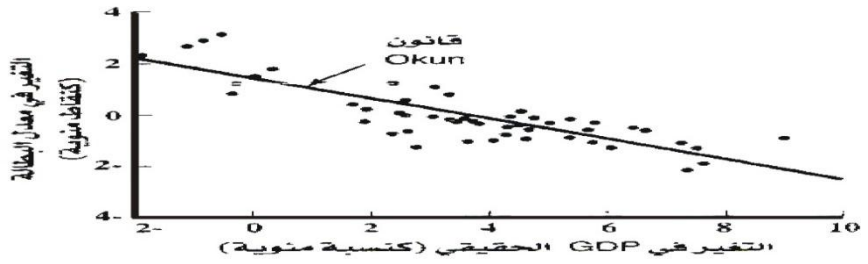

الشكل (1) قانون اوكن

المصدر: ساموبلسون، نورد هاوس، (2006)، علم الاقتصاد، ط١، مكتبة لبنان للنشر، لبنان، ص٦٩٠.

وكما هو الحال مع أي علاقة إحصائية، ربما يخضع قانون اوكن إلى التعديلات نتيجة التغيرات التي تحدث في الاقتصاد الكلي. وإن العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي يمكن أن تقدر بعدة طرائق. تتمثل الطريقة الأولى في التعبير عن التغير في معدل البطالة كدالة للتغير في الناتج المحلي الإجمالي وكما موضح في شكل النموذج الأول لقانون اوكن:

$$\frac{\Delta u}{u} = a + b\frac{\Delta y}{y} \quad \text{.....(1)}$$

U: البطالة، y: الناتج الحقيقي، b: معامل اوكن.

وتبين المعادلة (1) إن النسبة a/b مدى السرعة التي يحتاجها الاقتصاد للنمو للحفاظ على المستوى المفروض لنسبة البطالة وهذه تسهل تقديرها لأنها تعتمد على إحصاءات الاقتصاد الكلي، في حين تمثل الطريقة الثانية لتحديد معدل البطالة دالة في فجوة الناتج المحلي الإجمالي وهي تأخذ

العلاقة بين مستوى البطالة والتفاوت فيما بين الناتج الفعلي والناتج المتوقع لهذا اوكن عن هذه العلاقة بمعادلة تباين اوكن بالصيغة الآتية:

$$U = c + d\ gap(gdp) \quad \ldots\ldots(2)$$

إذ أن:

gdp: الناتج المحلي الإجمالي، gap: فجوة، d: معامل اوكن.

إن المعادلة أعلاه يوجد فيها العديد من المشكلات منها ما يتعلق بالناتج المتوقع والاستخدام الكامل كون بياناتهما لا يمكن الحصول عليها من إحصاءات الاقتصاد الكلي بصورة مباشرة، وقاد ذلك الاقتصاديين إلى إجراء تعديلات من خلال اعتماد نموذج اوكن البديل الذي يشتق علاقة البطالة بالناتج من دون الاعتماد على تقديرات اتجاه العام وإلا ستقوم أولاً بجعل معدل البطالة دالة بالناتج المحلي الإجمالي والمسار الزمني وبالصيغة اللوغاريتمية، ومن الطرق الأخرى طريقة المركبات التي تأخذ في الحسبان تأثير متغيرات أخرى لم يتضمنها قانون أوكن في صيغته الأولى وأن ميزة هذه الطريقة هي أن معامل اوكن يمكن أن يتغير مع الزمن تبعا للتغيرات في المكونات، ونظراً لطبيعة العلاقات الاقتصادية الديناميكية تم اعتماد الصيغة الديناميكية في هذه الدراسة بتقدير معدل البطالة الحالية كدالة لنمو الناتج مع تباطؤ زمني ومعدل البطالة مع تباطؤ زمني على وفق الصيغة الآتية:

$$U=a+\sum bu +\sum g\ y + z \quad \ldots\ldots(3)$$

إذ أن:

Ut: معدل البطالة، yt: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، (m.n) مدد إبطاء.

وهنا تبين المعادلة (3) أثر نمو الناتج على البطالة في المدى القصير من خلال قيمة المعامل y، ويمكن حساب أثره على المدى البعيد من خلال حساب معاملات الدالة والمعطى بالصيغة الآتية:

$$J=\frac{\sum g}{\sum b}$$

رابعاً: واقع مستويات البطالة والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2020):

كما هو معروف ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي، إذ أن اعتماده الاساسي على النفط في الموازنة العامة، إذ يشكل مورد نفط حوالي (92%) من ايرادات الموازنة العامة، لذلك فإن أسعار النفط تتعرض إلى تقلبات دورية وهذا بدوره سوف يوثر على إنتاجية النفط، ومن ثم على الموازنة العامة، إذ سيظهر عليها العجز في حالة انخفاض أسعار النفط دون السعر المحدد، وبالتالي تسريح العمال وحدوث البطالة، ومن ملاحظة الجدول (3) نجد أن الناتج المحلي الإجمالي في عام (2005) بلغ (103,551,403.40) وبمعدل تغيير سنوي (4.4%) وإن معدل البطالة السنوي بلغ (17.97%)، وفي عام (2010) قد بلغ (132687028.6) وبمعدل تغيير سنوي (6.4%) وكان معدل البطالة السنوي (12%) وعند زيادة النفقات العامة في السنة التي بعدها وارتفاع معدل التغير السنوي إلى (7.5%)نجد ان معدل البطالة انخفض إلى (11%) وواصل الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع إلى أن بلغ في عام (2012) (162587533,1) بمعدل تغير سنوي (13.93%) وهذه الزيادة تعزى إلى الارتفاع المستمر في الايرادات النفطية ونمو قطاع الخدمات الحكومية، وبعد ذلك شهد الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا بالاتجاه التوسعي للأعوام (2016-2019)، إذ بلغ في عام (2016) (199476600.2) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (9.5%) وبعدها أخذ بالزيادة المستمرة حتى وصل عام (2019) إلى (211789774.7) وبمعدل تغير سنوي (4.44%)

وهذه الزيادة تعود إلى أسباب عديدة: استعادة العراق لمكانته في الأسواق النفطية وإنتاج كميات كبيرة من النفط، إذ أن ارتفاع اسعار النفط إلى مستويات قياسية في الأسواق الدولية لها أثر ايجابي على تحسين مستوى الناتج المحلي الإجمالي في العراق، فضلاً عن عودة بعض العوائل النازحة وانخفاض الانفاق العسكري (تقرير الاقتصاد العراقي، 2019: 13)، أما متوسط معدل التغير السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال المدة (2004-2020) بلغ (4.09%)، ويتضح من التحليل المذكور آنفاً للمعطيات والأرقام أن النمو في الاقتصاد العراقي يتميز بكونه اقتصاد أُحادي الجانب مما يجعله عرضة للصدمات الخارجية المتمثلة بأسعار النفط العالمية وأسعار الصادرات، وان الاستمرار بالاعتماد على القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى فشل استراتيجيات النمو والاصلاح المتبعة من قبل الدولة التي تعمل على التنويع القطاعي الذي يقلل من الاعتماد على القطاع النفطي، هذا الأمر يتطلب تفعيل دور القطاعات غير النفطية كالقطاع الصناعي والزراعي من أجل قاعدة متينة وقوية لاقتصاد يستطيع مواجهة الصدمات وخاصة الخارجية بعدِّه اقتصاد منفتح يتأثر بتلك الأزمات وتفعيل الاستثمار، فضلاً عن تفعيل دور القطاع الخاص، هذا من شأنه أن يقلل من أُحادية الاقتصاد ويعمل على مكافحة الفساد المالي والإداري في جميع جوانب الدولة والذي أدى إلى اختلال (GDP) في العراق عن باقي الدول في العالم.

الجدول (3) تطور نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة في العراق للمدة (2004-2020)(مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار ثابتة/مليون دينار	معدل التغير السنوي% للناتج المحلي الإجمالي	معدل البطالة%
2004	101,845,262.40	3.5	26.8
2005	103,551,403.40	4.40	17.97
2006	109,389,941.30	10.20	17.50
2007	111,455,813.40	1.40	11.70
2008	120,626,517.10	6.60	18.23
2009	124702847.9	5.80	15.20
2010	132687028.6	6.40	12.00
2011	142700217.0	7.54	11.10
2012	162587533.1	13.93	11.90
2013	174990175.0	7.62	12.10
2014	175335399.6	0.19	10.60
2015	182051372.6	3.83	13.18
2016	199476600.2	9.57	10.80
2017	201528215.6	1.028	13.8
2018	202776268.9	0.61	13.59
2019	211789774.7	4.44	13.65
2020	189837570.2	-10.36	15.00

المصدر: البنك المركزي العراقي التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات (2010-2020).

الجانب العملي:

نتائج الدراسة القياسية:

١. اختبار استقراريه السلاسل الزمنية:

إن من شروط التكامل المشترك هو اختبار استقرار السلال الزمنية، وتعد اختبارات جذر الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقراريه السلال الزمنية، وتم استخدام جذر الوحدة لديكي فولر الموسع(ADF) واختبار فليب برون (PP).

الجدول (4) اختبار جذر الوحدة

السلسلة الزمنية	المستوى		الفرق الأول		المستوى		الفرق الأول	
	ثابت	ثابت واتجاه	ثابت	ثابت واتجاه	ثابت	ثابت واتجاه	ثابت	ثابت واتجاه
الناتج المحلي	-2.377	-2.817	***-4.779	***-4.681	-2.681	-2.771	***-4.711	***-4.811
معدل البطالة	-1.379	-1.341	***-4.678	***-4.597	-1.144	-1.131	***-4.891	***-4.917

المصدر: نتائج برنامج (E.V.10)، ***: مستوى معنوية (1%).

يتضح من الجدول (4) عدم وجود جذر الوحدة للمتغيرين، وبالتالي يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك.

٢. اختبار التكامل المشترك:

إن أسلوب التكامل المشترك هو تصاحب بين سلسلتين زمنيتين (X,Y) أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في أحدهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن، وجوهنسن يعد أكثر دقة من أسلوب انجل فرانجر وأسلوب دربن واتسن في الاقتصاد القياسي.

الجدول (5) اختبار التكامل المشترك

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.149214	7.854214	15.50381	0.4112
At most	0.031718	1.495724	3.792341	0.2471
Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (2007) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.21354	6.294513	14.31541	0.5917
At most 1	0.051241	1.495725	3.782511	0.2179
Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level				

المصدر: نتائج برنامج (E.V.10)، **: مستوى معنوية (1%).

يتضح من الجدول (5) عدم وجود علاقة توازن في الأجل الطويل بين المتغيرين الناتج المحلي ومعدل البطالة، وهذا يؤكد اختفاء علاقة اوكن في الاقتصاد العراقي، أي إن معدل النمو في العراق لا يسهم في انشاء وظائف للعاملين، إلا أن جميع الدراسات السابقة تؤكد هناك ارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي وإنشاء فرص العمل، وبما أنه لا يوجد علاقة تكامل في المدى الطويل فلا يمكن إجراء نموذج تصحيح الخطأ.

الاستنتاجات:

١. عدم وجود علاقة توازن في الأجل الطويل بين المتغيرين الناتج المحلي ومعدل البطالة، وهذا يؤكد اختفاء علاقة اوكن في الاقتصاد العراقي، أي أن زيادة معدل النمو في العراق لا يسهم في إنشاء وظائف للعاملين.
٢. إن البطالة في الاقتصاد العراقي هي بطالة هيكلية أو احتكاكية، كما وان البطالة في الاقتصاد العراقي اختلفت أشكالها باختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية، فهي لا تؤخذ بعين الاعتبار إنتاجية اليد العاملة في التشغيل.
٣. عدم وجود سياسات اقتصادية لها مسارات ثابتة، مما أدى إلى عدم التنسيق في عمل متغيرات الاقتصاد التي بإمكانها ان تخلق فرص عمل جديدة.

التوصيات:

١. التعامل الإيجابي مع البطالة الهيكلية ونقص الطلب على العمل، عن طريق رفع قدرات وكفاءات الأفراد الإنتاجية، وتحسين درجة الموائمة بين العامل والوظيفة.
٢. إعادة النظر في تخطيط الجامعات على وفق لاحتياجات السوق، إذ أنَّ سوء التخطيط في هذا الجانب جعل بعض التخصصات تعاني من فائض في عرض الايدي العاملة فيما تعاني تخصصات اخرى من عجز كبير لذلك أصبح ارتباط النشاطات التعليمية البحثية ببرامج التنمية والإنتاج ضعيفاً.
٣. فصل ما بين السياسات الاقتصادية التي تشجع النمو وتلك التي تعمل على تخفيض البطالة ذلك لأن السياسات الأولى تعتمد على الإنفاق العام الذي يعيق زيادة الاستثمار في مرحلة معينة.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

١. احمد، ضيف وعلي، جوادي، (2021)، علاقة النمو الاقتصادي بالبطالة في الجزائر (اختبار علاقة اوكن) للفترة 1990-2018، مجلة الاستراتيجية والتنمية، 11(1).
٢. ادربوش، دحماني محمد وسحنون، سمير، (2012)، العلاقة بين النمو الناتج والبطالة إعادة اختبار صحة قانون بالنسبة لحالة الجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية.
٣. الاسرج، حسين عبدالمطلب، (2007)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية القاهرة.
٤. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات (٢٠١٠-٢٠٢٠).
٥. جمان، مايكل، (1999)، الاقتصاد الكلي النظريات والسياسات، ترجمة: محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض.
٦. جوارتيني، جميس وريجاد استروب، (1999)، الاقتصاد الكلي، ترجمة: عبدالفتاح عبدالرحمان وآخرون، ط١، دار المريخ للنشر، الرياض.
٧. جودة، ندوة هلال وعيسى، رجاء عبدالله، (2010)، العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون اوكن واختبار Toda-Yamamoto، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 12(3).

٨. زكي، رمزي، (1998)، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٦٦، الكويت.
٩. ساموبلسون، نورد هاوس، (2006)، علم الاقتصاد، ط١، مكتبة لبنان للنشر، لبنان.
١٠.مكتب العمل الدولي، (2008)، مهارات من أجل تحسين الإنتاجية ونمو العمالة والتنمية، ط١، طبع في سويسرا.
١١.مهدي، عيسى محمد، (2014)، البطالة والنمو في الاقتصاد العراقي دراسة قياسية للمدة (1990-2010)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القادسية.
١٢.المهر، خضير عباس، (1988)، الأجر والاستخدام والتوازن الاقتصادي، ط١، جامعة الملك سعود للطباعة، الرياض.
١٣.نصر، ربيع، (2004)، رؤية للنمو الاقتصاد المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية.
١٤. الوادي، محمود حسين وأحمد، العساف، (2010)، مبادئ علم الاقتصاد، ط١، دار الميسرة، عمان.
١٥.وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإسكان، للسنوات (2004-2020).

ثانياً: المصادر الأجنبية:

16. Bean, (1998), The Interaction of Aggregate-Demand Policies and labour Market Reform, Swedish Economic Policy.
17. F., Daveri & G. Tabevini, (2000), Unemployment, Growth and Taxation in Industrial Countries, Economic Policy.
18. Keller, J. & M.K. Nabil (2002), The macroeconomics of labour market outcomes in MENA over the 1990s: How growth has failed to keep pace with a burgeoning labour market. Working Paper, The Egyptian Center for Economic Studies, Cairo.
19. Zaleha, mohda & Noor, norashidah Mohamed, (2007), The Relationship between Output and Unemployment in Malaysia: Does Okun's Law exist?, gournal of econos and management, 1(3).